ما أهمية المساواة بين الجنسين؟

لمَ يُطرح موضوع المساواة بين الجنسين اليوم بالذات؟

أدّت، أحياناً، التغيرات التي طرأت مؤخراً إلى تفاقم الإجحاف في الحصول على الأراضي. ومن العوامل المؤثرة على ذلك:

لعلّ البنى السياسية والقانونية تسببت بتضارب بين الممارسات العرفية والقانون الرسمي بالنسبة إلى حقوق المرأة في الأرض.

يرأس عدد متزايد من النساء الأسر في يومنا هذا بسبب الهجرة بحثاً عن العمل والطلاق والمرض والهجر والحروب والنزاعات العنيفة. وقد لا تعترف النظم التقليدية لحيازة الأراضي بحقوقهنّ أو قد لا تكون المرأة قادرة على تحمّل عبء الخيارات القانونية لحلّ النزاعات. قد تمنع قوانين الميراث غير العادلة المرأة من الحصول على الموارد الكافية للاستفادة من الفرص السانحة.

قد لا تحصل المرأة في الزيجات الرسمية أو الدينية أو العرفية على مستند رسمي يثبت وضعها المدني. فتُستثنى نتيجة لذلك ربما من المشاريع الإنمائية.

يؤدي الارتقاء بمستوى تعليم النساء والرجال في الريف إلى خلق فرص عمل تحتاج في معظم الأحيان إلى تمويل. ويتخذ التسليف أهمية متزايدة لبناء منزل أو إطلاق مشروع تجاري أو الحصول على مدخلات زراعية. غير أنّه لن يكون باستطاعة أي كان الحصول على القروض في ظلّ غياب حقوق واضحة وموثّقة خاصة بالأراضي. إنّ حظوظ المرأة في فرض الاعتراف بحقوقها رسمياً أقلّ من حظوظ الرجل.

المرأة أقلّ ميلاً إلى الاستثمار في حقولها الزراعية إذا كانت معرّضة للطرد منها في أي وقت من الأوقات.

المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية

يعتمد الحكم السديد على الاعتراف بجميع أصحاب الشأن وعلى احترام حقوقهم. لذا فإنّ مسألة المساواة بين الجنسين تزداد أهمية يوماً بعد يوم على الصعيدين الدولي والوطني.

فالمساواة بين الجنسين بالنسبة إلى الحقوق في الأرض قادرة على تعزيز نفوذ المرأة في العلاقات الاجتماعية والسياسية. ومن شأن ضمان حقوق المرأة في الأرض أن يعزز من مكانتها الاجتماعية والسياسية وأن يزيد اعتدادها بنفسها وثقتها الذاتية وأمنها وكرامتها. وغالباً ما ينتج عن الحقوق الخاصة بالأرض منافع اجتماعية أخرى، منها المشاركة في اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع المحلي والمشاركة في الانتخابات وفي غيرها من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. ولولا المساواة بين الجنسين في مجال الأراضي، لتعذّر على ٥٠ في المائة أو أكثر من أصحاب الشأن في الريف إيصال صوتهم بشكل فعّال في الحكم الوطني أو المجتمعي ولربما جرى إقصاؤهم عن المشاريع الإنمائية.

وقد يساعد منح حقوق في الأرض على تمكين المرأة في مفاوضاتها مع أفراد الأسرة الآخرين ومع مجتمعها المحلي والمجتمع ككلّ. ■

المساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية

إنّ تحسين أوضاع المرأة والرجل على حد سواء شرط أساسي للتنمية الريفية المستدامة. وقد صادقت جميع بلدان العالم تقريباً على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. وينصّ أحد بنود الاتفاقية، تحديداً، على ضرورة أن تُكفل للمرأة في الريف:

فرصة الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية وتسهيلات التسويق والتكنولوجيا، والمساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي وكذلك في مشاريع التوطين الريفي.

وتكون في معظم الأحيان حقوق المرأة في الأرض غير قائمة على مستندات بل موثّقة بصورة غير رسمية. فلا تكون لديها فرص متساوية في الحصول على الائتمانات أو التسهيلات في ظلّ غياب المستندات الثبوتية. لذا لا بد من الحرص على عدم إساءة تفسير حقوق المرأة أو التغاضي عنها أو محوها من المشاريع العقارية.

لكن كيف السبيل إلى الإنتاج الكفؤ إذا كان المسؤولون عن استغلال الأرض يملكون حقوقاً محدودة للتحكّم بها؟ هذه هي في معظم الأحيان حال الأسر التي ترأسها امرأة نظراً إلى عدم الاعتراف رسمياً بحقوق المرأة وإن كانت هذه الأخيرة المصدر الأوحد للغذاء للأفراد الذين تعيلهم. ويحتاج عدد كبير من العمليات الزراعية في يومنا هذا إلى تمويل من الخارج وقد يفيد الحصول على الائتمانات في إضفاء طابع رسمي على الحقوق الخاصة بالأرض. لكن ما دام أن ليس هناك اعتراف رسمي بحقوق المرأة، ستظلّ هذه الأخيرة مجبرة على الاعتماد على أفراد الأسرة الذكور للحصول على الائتمانات. وبالتالي، حتى ولو كانت المرأة المستخدم الأول للأرض وربّة الأسرة، قد لا تستطيع بالضرورة استغلال أرضها على أكمل وجه. ■

تشجيع إدماج مسألة المساواة بين الجنسين في المجتمع

تقييم المساواة بين الجنسين

يجب أن تستند أي إجراءات لتحسين المساواة بين الجنسين في حصولهما على الأراضي إلى فهم جيّد للوضع القائم. ولا بدّ للتقييم من أن يشير إلى مواضع المساواة أو عدمها بين الجنسين. ولربما أمكن إحراز مزيد من التقدم إذا ما ارتكزت الإجراءات المتخذة على مكامن القوة الموجودة أساساً.

ومن المواضيع التي يمكن أن يتطرّق إليها التقييم:

- هل إنّ التشريعات الرسمية تساند حقوق المرأة والرجل في الأرض أم أنها تحدّ منها؟
- هل إنّ القانون العرفي يساند حقوق المرأة والرجل في الأرض أم أنه يحدّ منها؟ كيف يتمّ الاعتراف بالحقوق العرفية (مثل الحقوق الموسمية في الحصاد والرعي) التي تملكها المرأة؟
- هل من تضارب بين القانون العرفي والتشريعات الرسمية بالنسبة إلى الحقوق الزوجية والميراث على سبيل المثال؟
- هل تُشرَك المرأة في اتخاذ القرارات داخل أسرتها وفي منظمات المزارعين والحكومات المحلية وعلى المستوى الوطني؟
- هل حقوق ملكية الأراضي وغيرها من المستندات المدوّنة تعطى باسم الرجل والمرأة أم باسم ربّ الأسرة فقط لا غير؟
- هل تؤمّن المحاكم والمحاكم المحلية الحماية الكافية لحقوق المرأة والرجل على حد سواء؟
- هل تحظى المرأة كما الرجل بفرص متساوية للحصول على مساعدة قانونية وعلى الائتمانات والمدخلات الزراعية؟

- ما هي التغيرات التي تشهدها حالياً حيازة الأراضي نتيجة الهجرة وفيروس الإيدز وسواهما وما تأثير ذلك على حقوق المرأة والرجل؟
- هل إنّ المسؤولين عن تطبيق سياسات حيازة الأراضي يدركون أنّ افتقار مشاريع حيازة الأراضي إلى بُعد خاص بشؤون المرأة هو عائق كبير أمام تحقيق المساواة بين الجنسين؟ وهل لديهم الدراية الكافية حول سبل مراعاة مسائل المساواة بين الجنسين في المشاريع؟
- هل تحظى المرأة كما الرجل بفرص متساوية للمشاركة في مختلف مراحل المشاريع الإنمائية التي تؤثر على حقوقها؟

بالإمكان الحصول من مصادر عدّة على معلومات عن نوع حقوق كلّ من المرأة والرجل ومنها مثلاً:

- التشريعات الرسمية، الأنظمة، القانون المدني وقانون الأسرة على مختلف مستويات الحكم؛
- الأحكام الصادرة عن المحاكم وغيرها من الهيئات القضائية الرسمية؛
- القوانين الدينية؛
- القانون العرفي وهو بالعادة قانون غير مدوّن بل متعارف على أنه تقليد في المنطقة أو المجموعة المعنيّة؛
- المستندات (كالسندات أو الشهادات) وسجلات الحقوق والوثائق؛
- الدراسات والأبحاث عن مواضيع خاصة بالأراضي أو بالمساواة بين الجنسين؛
- تجربة المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية المحلية؛
- البيانات والمعلومات حول مشاركة الرجال والنساء في حيازة الأراضي وفي غيرها من مشاريع التنمية؛
- المناقشات مع النساء في الريف ضمن مجموعات متخصصة أو لقاءات منفردة.

إطلاع الأفراد على حقوقهم

تبقى القوانين الرامية إلى تمكين الأفراد فارغة من مضمونها ما لم تُستخدم فعلياً. ويظلّ استخدامها محدوداً في معظم الأحيان لعدم إدراك الناس لحقوقهم. إلا أنّ سيادة القانون أكثر فعالية كلما ازداد عدد من يفهمون حقوقهم ويستخدمونها ويحمونها بموجب ذلك القانون. والمنظمات غير الحكومية مؤهّلة للعب دور هام في إطلاع الرجال والنساء على حقوقهم وعلى سبل الانتفاع منها وحمايتها.

معرفة ما هي المعلومات اللازمة:

من الضروري معرفة ما الذي تفهمه المجتمعات المحلية فعلياً عن حقوقها وما الذي لا يزال غامضاً منها. وقد يكون من المفيد مثلاً الإجابة على الأسئلة التالية التي تساور المجتمعات المحلية:

- ما العمل في حال وفاة شخص ما يتمتّع بحقوق في الأرض في حال عدم وجود وصيّة؟
- ما هي حقوق المرأة التي نصّ عليها القانون؛
- ما هي العلاقة بين القانون العرفي أو الديني والتشريعات الرسمية؛
- ما العمل إذا أرادت الحكومة وضع يدها على تلك الأراضي.

عرض المعلومات بالشكل اللازم:

قد يختلف العرض اللازم للرجال والنساء. إذ إنّ لكل منهما اهتمامات وأسئلة مختلفة في معظم الأحيان. فقد ترغب النساء مثلاً في السؤال عما يحصل عندما تترك الإبنة التي تتمتع بحق في الأرض العائلية، أسرتها لتتزوّج. وهنّ قد يطرحن أسئلة عن حقّهنّ في الميراث كزوجة أو كإبنة وقد تساورهنّ مخاوف إزاء حقوقهنّ في حالات الطلاق أو الهجر أو عدم أهلية الزوج.

وفي حال عدم وجود تطابق بين التشريعات الرسمية والقانون العرفي، قد يستدعي الأمر تقديم عروض يُشرح فيها للرجال سبب التغييرات في التشريعات وكيفية استفادة أسرتهم ككلّ من هذا التغيير.

استخدام استراتيجيات مختلفة لعرض المعلومات:

- أثبتت الاجتماعات على مستوى المجتمع المحلي كفاءتها بما أنها تستجيب بشكل محدد إلى احتياجات الحضور واهتماماته. وقد يستدعي الأمر عقد اجتماعات منفصلة للنساء كون وقت فراغهنّ يختلف عن وقت فراغ الرجال خلال اليوم. وقد يتوجّب أيضاً عقد اجتماع منفصل إذا لم ترغب النساء أو تعذّر عليهنّ ترك أولادهنّ أو الحضور إلى أماكن عامة تُعقد فيها الاجتماعات. وقد تفضّل بعض النساء أن تُعقد الاجتماعات مع الرجال أولاً كون تدريبهنّ قد لا يكون مجدياً إذا لم يفهم الرجال أي تغييرات في القانون أو يوافقون عليها.
- يمكن الاستعانة بوثائق بسيطة كالملصقات الجدارية والكتب الفكاهية مثلاً لتعلّم كيفية استخدام نظام تسجيل الأراضي، كما ويمكن توزيعها في السجل العقاري. ومن الضروري وجود نظام توزيع جيّد للمطبوعات الأخرى بما يضمن وصولها إلى القرى النائية.
- من شأن الوثائق عن مشاكل المرأة والحلول التي ابتكرتها أن تساعد الآخرين على فهم خياراتها. وقد تكون المرأة معزولة وغير مدركة لوجود مشاغل ومشاكل مشابهة لدى غيرها من الأشخاص.
- يمكن أن تكون الإذاعات الريفية كبرامج الأسئلة والأجوبة أداة فعّالة إذا أعدّت برامج صائبة تراعي الاحتياجات الفعلية للمستمعين وإذا عرضت بشكل ابتكاري.

العمل على تمكين المهمّشين

يشكل إطلاع الأفراد على حقوقهم جزءاً هاماً من مساعدتهم على حماية حقوقهم الموجودة وضمانها بقدر أكبر. لكنّ هذا غير كافٍ أحياناً وثمة حاجة إلى توسيع نطاق الإصلاحات كي تشمل الحقوق التي تكتسبها المرأة. ومع أنّ إجراء إصلاحات يتطلّب وقتاً وليس بالعملية السهلة، إلا أنّ الأمثلة كثيرة في العالم عن حالات جرت فيها تغييرات. وفي ما يلي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لفهم حقوق الرجل والمرأة في الحصول على الأراضي بشكل أفضل.

تحديد المشاكل:

- تحديد السياسات والقوانين والتقاليد الثقافية التي تؤثر سلباً على حصول المرأة أو الرجل على الأراضي؛

- جمع البيانات عن حصول الرجل والمرأة على الأراضي؛
- الاعتراف بأن النساء لا يشكّلن مجموعة متجانسة واحدة لها نفس الاهتمامات.

كسب دعم واسع النطاق:

- تحديد العناصر التي تعمل في الحكومة وفي المجتمع المدني على زيادة المساواة بين الجنسين وإقامة تحالفات معها؛
- الاستعانة بالمنظمات الوطنية والإقليمية والمحلية كالمجموعات النسائية لاكتساب المعارف وتشجيع النساء على المشاركة؛
- زيادة معارف صانعي السياسات وأولياء الحقوق في الأرض حول تفاوت الحقوق بين المرأة والرجل.

شرح المشاكل وإيجاد حلول ممكنة لها:

- وضع استراتيجيات يمكن من خلالها شرح المشاكل الموجودة لصانعي السياسات وسبل معالجتها؛
- إيجاد أمثلة غير حرجة عن القضايا المطروحة لتسليط الضوء على أهمية المساواة بين الجنسين وفوائدها؛
- الضغط لتعديل التشريعات العقارية (بما فيها الأنظمة والخطوط التوجيهية) غير المتصلة بالجنسين ولتطبيق القوانين التي تراعي الجنسين؛
- الضغط لإدخال تعديلات في قوانين الأسرة في حال كانت تلك القوانين مجحفة بحق المرأة (مثلاً في حالات الزواج أو الطلاق أو الميراث).
- الضغط لزيادة تمثيل المرأة في اللجان العقارية وفي غيرها من هيئات اتخاذ القرارات. ■